الأمم المتحدة
S/PRST/2007/3*



Distr.: General
20 February 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٣٢ المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن'':

''يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي يؤكد فيه أن إصلاح قطاع الأمن عنصر أساسي في أي عملية لتحقيق الاستقرار والإعمار في بيئات ما بعد انتهاء الصراع.

''ويؤكد مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع أمر أساسي لتوطيد السلام والاستقرار وتشجيع جهود الحد من الفقر وإقرار سيادة القانون والحكم الرشيد وبسط سلطة الدولة الشرعية، ومنع الدول من الارتداد إلى حالة الصراع. وفي هذا الصدد يشكّل وجود قطاع أمني محترف وفعال وخاضع للمساءلة، وأجهزة لإنفاذ القانون وإقامة العدل يسهل اللجوء إليها وتتسم بالحياد، عنصرين لهما نفس القدر من الأهمية لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة.

''ويؤكد مجلس الأمن أن تحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني هو حق سيادي للبلد المعني ومسؤوليته في المقام الأول. وينبغي أن تكون عملية إصلاح قطاع الأمن تحت السيطرة الوطنية، وأن تستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني. ويسلّم مجلس الأمن بأن قيام المجتمع الدولي بتقديم دعم ومساعدة قويين أمر هام لبناء القدرات الوطنية بما يعزز السيطرة الوطنية، وهو

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

210207 210207 07-24535 (A)

عنصر حاسم في كفالة استدامة العملية بأكملها. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن للأمم المتحدة دورا حيويا في العمل على مد برامج إصلاح قطاع الأمن الخاضعة للسيطرة الوطنية بدعم دولي شامل ومتسق ومتماسك، على أن يتم ذلك بموافقة البلد المعني.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن منظومة الأمم المتحدة قدمت مساهمات كبيرة في إعادة بناء قطاعات أمنية قادرة على أداء مهامها في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، وأن عددا متزايدا من أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها تشارك في جانب أو آخر من الأنشطة المتصلة بدعم إصلاح قطاع الأمن.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، يمكن أن تسهم في دعم برامج إصلاح قطاع الأمن التي تُدار وطنيا.

”ويسلّم مجلس الأمن، لدى إسناد ولايةٍ إلى عملية ما من عمليات الأمم المتحدة، بضرورة إيلاء الاعتبار، متى كان ذلك ملائما، ومع مراعاة شواغل الدول الأعضاء وسائر الجهات الفاعلة المعنية، للأولويات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن جنبا إلى جنب مع إرساء أسس توطيد السلام، وهو ما يمكن أن يسمح فيما بعد بتحقيق عدة أهداف منها انسحاب حفظة السلام الدوليين في الوقت المناسب. وينوه مجلس الأمن بأهمية التفاعل الوثيق فيما بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المختصة من أجل كفالة مراعاة الاعتبارات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بصورة مناسبة خلال تنفيذ ولايات المجلس.

”ويشدد مجلس الأمن على أن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يكون عملية طويلة الأجل تمتد لما بعد انتهاء عملية حفظ السلام بوقت طويل. ويؤكد مجلس الأمن، في هذا الصدد، أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام في كفالة مد البلدان الخارجة من الصراعات بدعم دولي متواصل. ويحيط مجلس الأمن علماً بالأعمال التي اضطلعت بها بالفعل لجنة بناء السلام فيما يتعلق ببوروندي وسيراليون، ويطلب إليها أن توافي المجلس بالمعلومات المتعلقة بمسألة إصلاح قطاع الأمن في إطار أنشطتها المتصلة بهذين البلدين. ويطلب مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام أن تدرج النظر في برامج إصلاح قطاع الأمن في تصميم استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام

من أجل مواصلة عملها مع هذين البلدين، سعيا إلى تطوير أفضل الممارسات فيما يتعلق ببرامج إصلاح قطاع الأمن الشاملة والمتسقة والخاضعة للسيطرة الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن عملية إصلاح قطاع الأمن يجب أن تكون محكومة بالسياق الذي تجري فيه وأن الاحتياجات ستتباين من حالة إلى أخرى. ويشجع مجلس الأمن الدول على أن تتبع في صياغة برامجها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن نهجا كليا يشمل التخطيط الاستراتيجي والهياكل المؤسسية وإدارة الموارد والقدرة التشغيلية والرقابة المدنية والحكم الرشيد. ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى توخي التوازن في تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن بجميع جوانبها على نحو يشمل القدرة المؤسسية لبرامجها وكفالة إمكانية تحقيق هذه البرامج من الوجهة المالية واستدامتها. ويسلم مجلس الأمن بالصلات القائمة بين إصلاح قطاع الأمن والعناصر الهامة الأخرى المتصلة بتحقيق الاستقرار والإعمار، مثل إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم، والرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والأطفال والصراعات المسلحة، وحقوق الإنسان.

”وفي ضوء ما تقدم، يدرك مجلس الأمن الحاجة إلى قيام الأمين العام بإعداد تقرير شامل بشأن نُهُج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، من أجل التشجيع على تنفيذه في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، ويعرب عن استعداده للنظر في ذلك التقرير في نطاق صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يبين التقرير الدروس المستفادة، والمهام الأساسية التي يمكن أن تؤديها منظومة الأمم المتحدة في إطار إصلاح قطاع الأمن، وأدوار ومسؤوليات كيانات منظومة الأمم المتحدة، وأفضل سبل تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما لإصلاح قطاع الأمن مع الأنشطة الوطنية والدولية في هذا الميدان، فضلا عن التفاعل مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويتوقع مجلس الأمن أن يتضمن تقرير الأمين العام توصيات محددة بشأن تعريف الدعم الذي ستوفره الأمم المتحدة لعملية إصلاح قطاع الأمن تحت السيطرة الوطنية، وتحديد أولويات ذلك الدعم ومراحل تتابعه، مع التركيز بوجه خاص على بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يشمل ذلك توصيات بشأن كيفية تحسين فعالية جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم إصلاح قطاع الأمن والتنسيق فيما بينها.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى مواصلة تضمين التقارير الدورية التي يقدمها إلى مجلس الأمن بشأن عمليات بعينها من عمليات الأمم المتحدة التي يقررها المجلس، حيثما يكون ذلك مناسبا، توصيات تتصل ببرامج إصلاح قطاع الأمن في البلدان المعنية.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرة المشتركة لسلوفاكيا وجنوب أفريقيا الرامية إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة مع التركيز على التجارب والمشاكل التي تواجه عملية إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، وذلك في حلقة عمل تُعقد خلال عام ٢٠٠٧“.